(١)

الدلالة الاشتقاقية في ضوء مقولتي الذات والحدث

د. عبدالله سعد بن فارس الحقباني

- رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب- جامعة الملك فيصل.
- أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، بكلية الآداب -جامعة الملك فيصل.
- حاصل على الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية - اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب، من قسم اللغة العربية بكلية الآداب - جامعة الملك سعود، عام ١٤٣٣هـ.

الدلالة الاشتقاقية في ضوء مقولتي الذات والحدث

الملخّص

الدلالة موضوع حيويّ من موضوعات علم اللغة شغل القدماء وما انفكّ يشغل المعاصرين، ولعلّ سرّ أهميته وأسباب تواصل الاهتمام به تكمن في صعوبة السيطرة عليه بسبب تفلّت المعنى واستعصائه على الوصف وعدم قابليته للشكلنة. ولكن مع ذلك فإنّ علم الدلالة الحديث نشأ وتطوّر وهو يحاول الإمساك بقوانين الدلالة وأسرارها.

وفي هذا السياق يتنزّل البحث في الدلالة الاشتقاقية للغة العربية، فهو محاولة لاستقصاء المنطق الدلالي الكامن في النظام الاشتقاقي، في ضوء فرضية تحتمل أنّ تنوّع المشتقات الاسمية والفعلية في اللغة العربية، لا يمكن أن يكون مجرّد اختلاف شكلي في صيغ الكلمات وأوزانها، وإنّما هو محكوم بأصول دلالية يمكن أن تفسّر نظام الاشتقاق وتبرز وظائفه.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية – الدلالة – الاشتقاق – الذات – الحدث.

Abstract

lively topic in linguistics among the old and the contemporary alike. The importance of this lively topic probably lies in the difficulty to control and describe meaning and its conformity to form. Nevertheless ،modern semantics has grown and evolved attempting to grasp command over the laws and secrets of meaning.

In this context ،research the derivational semantics in the Arabic language becomes evident. It is an attempt to investigate the semantic logic that lies in derivational semantics in light of a hypothesis that suggests that the variation in nominal and verbal derivations in Arabic cannot only be due to a difference in form alone ،but is rather governed by semantic rules that could interpret the derivational system and illustrate its functions.

تمهيد

بدأ بحث الإنسان في اللغة عمومًا وعلم الدلالة خصوصًا منذ أقدم العصور، وتنوّعت مشارب الدارسين عند الأمم السابقة مثل: الهنود والسومريين والأكاديين والصينيين والفينيقيين والإغريق والعرب وغيرهم في تناول هذه الظاهرة، فنجد الهنود قد اهتموا اهتماما كبيرا منذ وقت مبكر بالمسائل الدلالية في اللغة الهندية (السنسكريتية) من أجل فهم كتابهم المقدس (الفيدا)؛ لأنهم يعتقدون أن هذه اللغة هي لغة إلههم المقدس (إندورا) الذي يتعبدون به، فناقشوا مسائل دلالية ذات قيمة علمية كبيرة مثل: علاقة الكلمة بمدلولها، والسياق ودوره في إيضاح المعنى، والمشترك اللفظي والترادف وغيرها[1].

بينما اتّخذ هذا البحث منحى فلسفيًّا عند حكماء اليونان كأفلاطون وأرسطو فربطوا بين اللفظ ومدلوله، وجعلوا ذلك مرتبطا بسلوك الإنسان فلا تحضر الصورة إلى الذهن إلا حين النطق باللفظ الدال عليها؛ لذلك ميزوا بين ثلاث مسائل مرتبطة بعضها ببعض هي: الأشياء في العالم الخارجي، والتصورات وهي: (المعنى)، والأصوات وهي: الكلمات أو الألفاظ.

(١) انظر: أحمد مؤمن، ٢٠٠٢، اللسانيات النشأة والتطور ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص١٢. وأحمد مختار عمر، ٢٠٠٥، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ص ١٨-٢٠.

وغلبت القضايا النحويّة والبلاغية على علماء الرومان[1]، وتوسّع العرب في البحث الدلالي واهتموا به اهتماما كبيرا من أجل فهم الخطاب القرآني، وبيان إعجازه، وتفسير غريبه، واستخلاص أحكامه الشرعية. وأبرز هؤلاء العلماء: الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه(العين)، والجاحظ في كتابه (البيان والتبيين)، وابن جني في كتابه(الخصائص)، وابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه العربية ومسائلها وسنن العرب وكلامها)، والثعالبي، وعبد القاهر الجرجاني، والقرطاجني، والسيوطي وغيرهم[2].

لقد زخر التراث العربي بمصنّفات بلغت درجة عالية من الإتقان والتعمّق في استكناه أسرار اللغة بمستوياتها الأربعة: الصوتي، والصرفي والتركيبي، والدلالي.

وبظهور اللسانيات في العصر الحديث ازدادت المعارف اللغوية تنوّعا وتفرّعا، وقد غلب على الدراسات اللسانية في البداية المنهج الوصفيّ، بوصفه شرطا للدراسة الموضوعية يضمن تجاوز النزعة المعيارية التي غلبت على النحو القديم، كما استبدلت اللسانيات الدراسة الآنية بالمنحى التاريخي الذي كان سائدا مع فقه اللغة التي تروم الوقوف على نظام اللغة وفهم قوانين اشتغالها.

(١) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ١٧-١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠-٢١

لقد فرضت التوجهات المنهجية الجديدة في البداية على اللسانيات الاقتصار على دراسة الجانب الشكلي في اللغة واستبعاد المعنى لعدم قابليته للوصف الموضوعي، ولكنّ تهيّب المعنى واستبعاده لم يدم طويلا، فسرعان ما انفتح اللسانيون بعد فردينان دي سوسير على هذا المجال المغري والمحفوف بالإشكالات، فتراكمت المجهودات في هذا المجال وتنوّعت مشارب علماء اللسان في دراسة المعنى بداية من التداولية ووصولا إلى العرفانية.

وفي خضمّ الانفتاح على المعنى ومحاولة إخضاعه للدراسة والتفسير نشأ علم الدلالة وأطلق على هذا العلم في الغرب مصطلح (Semantics) وقد ترجم هذا المصطلح إلى اللغة العربية باستخدام مقابلين هما السيميائية وعلم الدلالة. ويتحدّد موضوع هذا العلم في دراسة ما يتصل باللغة من دلالات وما يطرأ على تلك الدلالات من تحوّلات أثناء الاستعمال. وتختلف المداخل في علم الدلالة باختلاف زوايا النظر وطرق الدراسة من البحث في اللفظ المفرد في المعجم إلى البحث في التراكيب والاستعمالات، ومن دراسة الدلالات الأصلية التي تنشأ بالاصطلاح إلى دراسة الدلالات الفرعية التي تحدث بحكم الاشتقاق أو السياق والاستعمال.

ولعلّه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ علم الدلالة الحديث قد أعاد عقد الصلة بين الدراسة اللغوية والدراسة الأدبية؛ إذْ إنَّ علماء

الدلالة لم يقتصروا على البحث في اللغة المستعملة في التواصل، بل انفتحوا كذلك على دراسة اللغة الأدبية، وحاولوا استثمار مقولات السيميائية وآلياتها في استنطاق ما تزخر به نصوص الأدب من رموز ودلالات، لا يمكن إدراكها إلا بممارسة ضروب من التحليل والتأويل.

ويشغلنا في هذا البحث محاولة استخراج مقولات دلالية من التراث النحوي العربي وبيان كفاءتها الإجرائية في تفسير الدلالة الاشتقاقية، ولكن قبل ذلك يحسن أن نقدّم أبرز مجهودات الدارسين في تأصيل علم الدلالة وشرحه والتعريف به وتوظيف مبادئه ومقولاته، لنتمكّن بذلك من إدراج هذه المحاولة في سياقها من البحث العلمي المعاصر في قضايا الدلالة.

١ - مجهودات الدارسين العرب في علم الدلالة

انشغل علماء اللغة العرب بالبحث في قضايا الدلالة، وتنوّعت إسهاماتهم في هذا المجال، فمنهم من اهتمّ بتعريب أهمّ المصنفات الغربية المتعلقة بالبحث الدلالي، نذكر على سبيل التمثيل ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرين سنة ١٩٨٠ الفصلين التاسع والعاشر من كتاب «مقدمة في علم اللغة النظري» لجون لاينز الصادر سنة ١٩٦٨ وقد

نشر هذان الفصلان تحت عنوان جامع هو «علم الدلالة»[1]، كما ترجم الماشطة كتاب «علم الدلالة» للكاتب آف آر بالمر، وهو كتاب ألفه صاحبه سنة ١٩٨١ ونقله المترجم إلى العربية سنة ١٩٨٥. ويستمدّ هذا المؤلف أهميته من كونه يتضمّن مادة علمية غزيرة ومبسطة في التعريف بمصطلحات علم الدلالة وتقريب مفاهيمه وشرح اتجاهاته وعلاقاته بسائر العلوم مثل اللسانيات والنحو والمنطق[2].

وبفضل المجهودات المبذولة في الترجمة تعرّف الدارسون العرب على مبادئ علم الدلالة ونظرياته عند الغربيين، فحَفَزَهم ذلك على إجراء الدراسات المقارنة قصد تأصيل هذا العلم وإبراز ما توصّل إليه اللغويون والنحاة القدماء من إنجازات نظرية وتطبيقية لا تقلّ قيمة عمّا توصلت إليه الدراسات الغربية الحديثة. فمن هذا القبيل يمكن أن نذكر الدراسة التي أجراها منقور عبد الجليل بعنوان «علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي». وقد خصّص الباحث الباب الأوّل للتعريف بعلم الدلالة الحديث واستعراض نظرياته مثل النظرية الإشارية والتصورية والسلوكية والسياقية والتحليلية والتوليدية، ثمّ ركّز في الباب

(١) جون لا ينز، ١٩٦٨، علم الدلالة، الفصلان التاسع والعاشر من كتاب: مقدمة في علم اللغة النظري، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسن باقر، ١٩٨٠، بغداد، كلية الآداب جامعة البصرة.

(٢) أف آر بالمر، ١٩٨١، علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، ١٩٨٥، بغداد، الجامعة المستنصرية، مطبعة العمال المركزية.

الثاني على إبراز جهود العرب القدامى في الدراسات الدلالية أمثال الشافعي والجاحظ وابن جني وابن سينا وعبد القاهر الجرجاني والآمدي[١]. وقد تعدّدت الأعمال المندرجة في سياق تأصيل علم الدلالة وغلب عليها منحى المقارنة بين القدماء والمعاصرين[٢].

ولم تتوقّف مجهودات الدارسين العرب على الترجمة والمقارنة بل امتدّت إلى المحاولات التطبيقية التي تهدف إلى توظيف علم الدلالة في دراسة القضايا اللغوية أو تحليل النصوص الأدبية. ففي مجال اللغويات ركّز محمد علي الخولي مثلا على التمييز بين المعنى والدلالة، وتناول بالتحليل أصناف المعاني، وميّز بين وجوه التشابه مثل التناظر والترادف والانضواء والاستلزام ووجوه الاختلاف مثل أنواع التضاد والتناقض، كما اهتمّ بدراسة الحقول الدلالية فحدّد مفهوم الحقل الدلالي وصنّف أنواعه، ودرس العلاقات القائمة بينها[٣].

(١) منقور عبد الجليل، ٢٠٠١، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي دراسة، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

(٢) انظر مثلا: عادل فاخوري، ١٩٩٤، علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. وفايز الداية، ١٩٩٦، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دمشق / بيروت: دار الفكر / دار الفكر المعاصر.

(٣) محمد علي الخولي، ٢٠٠١، علم الدلالة (علم المعنى)، الأردن: دار الفلاح للنشر والتوزيع.

أمّا في مجال الدراسات الأدبية فقد وجد النقاد في مقولات المنهج السيميائي المنسوب إلى عالم السيميائيات الأمريكي شارل أندرس بورس خير معين لدراسة النصوص الأدبية القديمة والحديثة دراسة دلالية تأويلية، تحاول النفاذ إلى خبايا الدلالة في النصوص الأدبية. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد، على سبيل التمثيل لا الحصر، دراسات الناقدين عبد الملك مرتاض وصلاح فضل في التحليل السيميائي للنصوص الشعرية(١)، كما استفاد النقاد أيضا من مجهودات قريماس وحاولوا توظيفها في دراسة النصوص السردية وتحليلها(٢).

إنّ الدراسات التي اهتمّ أصحابها بعلم الدلالة، وما ذكرناه منها قليل من كثير، تدلّ على أنّ الاهتمام بعلم الدلالة، سواء أكان ذلك بالترجمة أو بالتأليف، يمثّل مشغلا من أهمّ المشاغل في الدراسات اللغوية والنقدية المعاصرة، فقد وجد الدارسون في مكتسبات هذا العلم مفاهيم نظرية وآليات إجرائية تساعد على تعميق الفهم بالظاهرة اللغوية، وتفتح مسالك جديدة لدراستها والبحث في قضاياها. وفي هذا السياق يندرج

(١) انظر مثلا: عبد الملك مرتاض، ٢٠٠١، التحليل السيميائي للخطاب الشعري، الجزائر: دار الكتاب العربي؛ وصلاح فضل، ١٩٩٦، مناهج النقد المعاصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) انظر مثلا: عبد الحميد بورايو، التحليل السيميائي للخطاب السردي، دراسة لحكايات من «ألف ليلة وليلة» و«كليلة ودمنة»، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، (د-ت).

هذا البحث فهو مواصلة لجهود الدارسين ومحاولة لاستكشاف ما يقوم عليه نظام الاشتقاق في اللغة العربية من أسس دلالية يمكن في ضوئها أن نفسّر تعدّد المشتقات الاسمية والفعلية وتنوّعها. فالقوالب والصيغ الصرفية التي تعتمدها اللغة العربية لم يكن استخدامها، في نظرنا، مسألة اعتباطية بل كانت مرتبطة بتوليد الدلالة والتعبير عن المعنى.

وسنعتمد في استقراء دلالات نظام الاشتقاق في اللغة العربية على استقراء ما ورد في مصنفات النحويين القدماء من تفسير لظاهرة الاشتقاق وللمقولات التي تعبّر عنها. إذ نجد في مدوّنة علم النحو عند القدماء إضاءات يمكن أن يقود التدبّر فيها إلى الوقوف على صنف من أصناف الدلالة نصطلح عليه بالدلالة الاشتقاقية.

٢-المقولات الاشتقاقية والوحدات الدالة: الذات/ الحدث

الاشتقاق في اللغة: هو أخذ شقّ الشيء، والأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينًا وشمالًا[١]. وفي المعجم الوسيط: «الاشتقاق في علوم العربية صوغ كلمة من أخرى على حسب قوانين الصرف»[٢].

(١) أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، ١٩٩٨، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ج١، ص١١٧.

(٢) إبراهيم مصطفى وآخرون، (د-ت)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة: ١/ ٤٨٩.

وفي الاصطلاح: هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصريفه حروف ذلك الأصل[١]. وقال صاحب «كشاف اصطلاحات الفنون»: «الاشتقاق... عند أهل العربية يحد تارة باعتبار العلم، كما قال الميداني: هو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في أصل المعنى والتركيب، فترد أحدهما إلى الآخر، فالمردود مشتقّ، والمردود إليه مشتق منه. وتارة باعتبار العمل كما يقال: هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالًّا على معنى يناسب معناه، فالمأخوذ مشتقّ، والمأخوذ منه مشتق منه»[٢]. وورد في «التعريفات» أنّ الاشتقاق هو: «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبًا ومغايرتهما صيغةً»[٣].

والاشتقاق في العربية أربعة أنواع: الاشتقاق الصغير، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق الأكبر، والاشتقاق الكُبَّار. والاشتقاق الصغير أو الأصغر كما سماه ابن جني في الخصائص[٤]: «هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة كضارب من

(١) انظر: الكليات، فصل الشين والألف، ج١، ص١١٧.

(٢) محمد بن علي التهانوي، ١٩٩٦، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، ج١، ص٢٠٦.

(٣) الشريف الجرجاني، ١٩٨٣، التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ص٢٧.

(٤) أبو الفتح عثمان بن جني، ١٩٩٣م، الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الكتب المصرية، ج٢، ص١٣٤.

ضَرَبَ وحَذِرٍ من حَذِرَ»[١]. وهذا النوع من أكثر أنواع الاشتقاق ورودًا، وهو المراد عند إطلاق الاشتقاق.

وقد اختلف العلماء في أصل المشتقات، فذهب البصريون إلى أن أصل المشتقات المصدر، وذهب الكوفيون إلى أن الأصل الفعل، ولكلّ فريق حجّته وأدلّته[٢]. وذهب بعضهم إلى أن كلًّا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه، وليس أحدهما أصلًا للآخر[٣]. وذهب قوم إلى أن المصدر أصل للفعل، وأن الفعل أصل للمشتقات[٤]. ويرى تمّام حسان أن الجذر اللغوي هو أصل المشتقات[٥].

والذات والحدث مقولتان دلاليتان أساسيتان تدخلان في تكوين الأفعال والأسماء. فالأفعال تفيد الأحداث على نحو مخصوص؛ إذْ تدل الأفعال على الحدث ومظهر الحدث من حيث الانقطاع والانقضاء

(١) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ١٩٩٨، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ج١، ص٢٧٥.

(٢) أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ٢٠٠٣، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين المكتبة العصرية ط ١، ج١، ص١٩٠.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن المصري، ١٩٨٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ج٢، ص١٧١.

(٤) انظر: أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني، ١٩٩٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ج١، ص٤٦٨، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص١٧٢.

(٥) تمام حسان، ١٩٩٠، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١٨٢.

أو الدوام والاستمرار، أما الأسماء فقد تفيد الذوات منفصلة عن الأحداث مثل (رجل وامرأة وإنسان وأسد وثور) وقد تفيد الذوات مقترنة بالأحداث وتلك هي الصفات لما جاء في شرح المفصل لابن يعيش: «ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل»(١).

وجاء في المحصول لفخر الدين الرازي: «ثم الاسم تقسيمه من وجهين: الأول أن الاسم إذا كان اسما للجزئي فإن كان مضمرًا فهو من المضمرات. وإن كان مظهرًا فهو العلم، وإن كان للكلي فهو إما أن يكون اسما للماهية نفسها كلفظ السواد وهو المسمى باسم الجنس في اصطلاح النحاة أو لموصوفية أمر ما بصفة وهو الاسم المشتق كلفظ الضارب، فإن مفهومه أنه شيء ما مجهول بحسب دلالة هذا اللفظ عليه لكن علم منه أنه موصوف بصفة الضرب»(٢).

وجاء في شرح المفصل: «والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة، نحو: أسود مثلا، فهذه الكلمة

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، (د-ت) ج١، ص ١١٠.

(٢) فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة (د-ت)، مجلد١، ص٧٩.

تدل على شيئين أحدهما ذات والآخر السواد»[1]. وقد تفيد الأسماء مطلق الحدث وتلك هي المصادر.

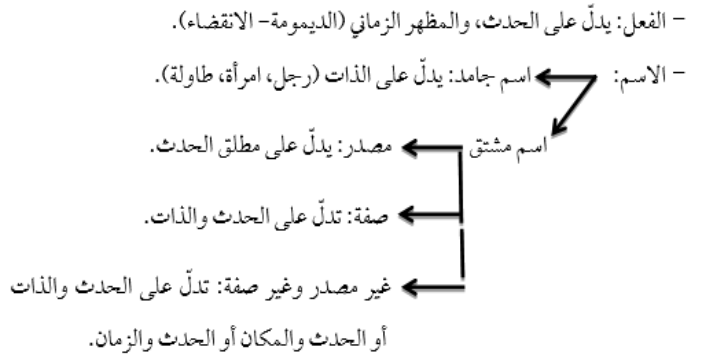

وبناء عليه يتّضح إذن أنّ:

والفرق بين الحدث والذات أن الذات مفهوم يطلق على كل موجود ثابت في الزمان. أما الحدث فيطلق على معانٍ ومصادر أقل دوامًا واستمرار؛ فالتقابل بينهما تقابل مظهري أساسًا. وتسمى الذات عينًا وشخصًا وجثة، ويسمى الحدث معنًى وفعلًا.

جاء في شرح المفصّل لابن يعيش: «والمبتدأ أيضًا على ضربين: جثة وحدث. فالجثة ما كان شخصًا مرئيًّا والحدث ما كان معنًى نحو المصادر مثل العلم والقدرة»[2].

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٢٦.
(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١، ص٨٩.

وجاء أيضا في بيان الفرق بين الذات والحدث قوله: «لأن الأحداث ليست أمورًا ثابتة موجودة في كل الأحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت. وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأعيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان إذا كانت موجودة في جميع الأزمنة»[١].

وينقسم الحدث في العربية إلى أجناس هي:

- العمل (ضرب، خرج).
- الحالة (فرح، حزن).
- الصفة (عظم، كبر).

٣-ما تدل عليه المشتقات من المقولات:

الدلالة الاشتقاقية هي الدلالة المستفادة من الصيغ الاشتقاقية المجردة أي من أوزان الصيغ المحققة لمقولات صرفية دون اعتبار الجذور التي تتحقّق على تلك الأوزان، وتنقسم المشتقات إلى مشتقات اسمية ومشتقات فعلية[٢].

أ-المشتقات الاسمية: تنقسم الأسماء الدالة بالاشتقاق إلى مصادر، وصفات، وأسماء غير مصادر وصفات.

(١) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١، ص٩٠.
(٢) الأُشْمُوني، ١٩٩٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص١٨٧.

* **المصادر**: وهي في العربية خمسة أصناف:

١-**المصدر الأصلي**: «هو ما دل على معنى مجرد، ليس مبدوءًا بميم زائدة، ولا مختوما بياء مشددة زائدة، بعدها تاء تأنيث مربوطة»[(١)]، وهو مشتق يفيد مطلق الحدث خلافًا للفعل الذي يعين بصيغته الحدث ويشير إلى انقضائه أو عدم انقضائه. وقد يكون الحدث الذي يعبر عنه المصدر:

- عملا (دخول، صهيل).
- أو حالة (سعادة، حزن).
- أو صفة (شرف، مجد، كبر، ضخامة).

والمصادر الثلاثية المزيدة والرباعية قياسية. أما مصادر الثلاثي المجرد فسماعية والمدار في معرفتها على كتب اللغة (المعاجم)، غير أنه قد توجد علاقة بين نوع الحدث الذي يدل عليه المصدر وبين بنائه (أي الوزن الذي يتحقّق عليه) فالغالب أن يدلّ:

* **فِعَالَةٌ** على حرفة؛ نحو: زِراعة، صِناعة، تِجارة، حِدادة، جِزارة، وِزارة، وِلاية، كِتابة.

* **فَعَلَانٌ** على حركة أو اضطراب؛ نحو: غَلَيَان، جَوَلَان، خَفَقَان، دَوَرَان، طَوَفَان، سَيَلَان.

(١) عباس حسن، (د-ت)، النحو الوافي، دار المعارف، ج٣، ص١٨١.

* **فُعَالٌ** على داءٍ؛ نحو: صُدَاع، زُكَام، دُوَام، دوار الرأس، أو صوت مثل صُرَاخ، ثُغَاء، خُوَار، نُبَاح.

* **فَعِيلٌ** على صوت؛ نحو: نعيق، زئير، فحيح.

* **فُعْلَةٌ** على لون؛ نحو: صفرة، حمرة، زرقة.

* **فِعَالٌ** على امتناع؛ نحو: إِبَاء، شِرَاد، جِمَاح.

٢-اسم المصدر: «هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض حروف عامله-الفعل أو غيره- دون تعويض»[(١)]، وهو صيغة تفيد مطلق الحدث لكنها تتميز عن المصدر الأصلي من الناحية الصرفية الإعرابية؛ إذ إنها تتعلق في الغالب بأفعال ثلاثية مجردة غير مستعملة، وتتعلق في السياق التركيبي بأفعال مزيدة مشتقة من الجذور نفسها، وتنتمي إلى العائلة الدلالية نفسها، غير أنّها تخرج عن القواعد القياسية في صياغة المصادر من المزيد. ومن أمثلتها: كلمتُه كلامًا حسنا، وحدثته حديثًا مقنعا وأعنتُه عونًا.

قال ابن يعيش: «واعلم أنهم قد اختلفوا في لفظ الكلام، فذهب قومٌ إلى أنه مصدر وفعله(كلّمَ) جاء محذوف الزوائد [أي حروف الزيادة] ومثله سلّم سلامًا وأعطى عطاءً. قالوا: والذي يدل على أنه مصدر أنّك تعمله فتقول: عَجِبْتُ من كَلامك زيدًا، فإعمالك إياه في زيد دليل على

(١) النحو الوافي، ج٣، ص٢٠٩.

أنه مصدر إذ لو كان اسما [أي جامدًا] لم يجز إعمالُهُ وقد أُعْمِل، قال الشاعر:

وبَعْـدَ عَطَائِـكَ المئـةَ الرِّتاعَـا[1]

فأعمل (عطاء) في (المئة).

وذهب الأكثرون إلى أنه اسم للمصدر وذلك أن فِعْلَه الجاري عليه لا يخلو من أن يكون (كَلّمَ) مضاعف العين مثل سَلَّمَ أو تَكَلّمَ، ف(كَلّمَ) فعل ثلاثي مصدره على التفعيل، و(تَكَلّمَ) مثل (تَفَعّلَ)، يأتي مصدره على التفعّل فثبت أنّ الكلام اسم للمصدر. والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[2]، وقال: ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[3]. والكلام والسلام اسم للمصدر»[4]. يتّضح مما ورد في كلام ابن يعيش أنّ:

(١) هذا عجز بيت وصدره قوله: أكفرا بعد رد الموت عني؟ البيت من قصيدة قالها الشاعر في مدح زفر بن الحارث الكلابي الذي أطلقه بعد أن كان أسيرا ووهبه مائة من الإبل، ورد عليه ماله. والشاهد: «عطائك المائة»؛ حيث أعمل اسم المصدر (عطاء) عمل الفعل، فنصب به المفعول (المئة) بعد إضافته لفاعله. والمئة الرتاعا: أراد النوق التي ترعى حيث شاءت فتكون سمينة. ينظر شرح المفصل، ج١، ص٢٠.

(٢) النساء، آية: ١٦٤.

(٣) النساء، آية: ٥٦.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصّل ج١، ص٢٠.

– معنى كون الكلام مصدرًا أنه اسم للحدث أي صيغة حرفية اشتقاقية تدل على الحدث وهي صيغة متعلقة بالمزيد (كلّم) وقد حذفت منها حروف الزيادة. وهي صيغة مجرّدة متعلقة بفعل مزيد.

–حجة أصحاب الرأي القائل بأن الكلام مصدر حجة إعرابية تركيبية شكلية مفادها أن هذه اللفظة تعمل في الاسم عمل الفعل وهي لم تعمل في الاسم؛ إلا لأن لها دلالة الفعل [الجامد] الذي لا يعمل، وسبب عدم عمله خلوّه من معنى الفعل أي من الدلالة على الحدث.

– معنى كون الكلام اسما للمصدر أنه اسم لاسم الحدث؛ لأنّ المصدر اسم للحدث فهو لفظ لا يحيل مباشرة على موجود خارجي بل يحيل على لفظ آخر، وهو اسم يسمّى اسمًا آخر أي أنه اسم يرتبط بمسماه بمقتضى علاقة من درجة ثانية على هذا النحو:

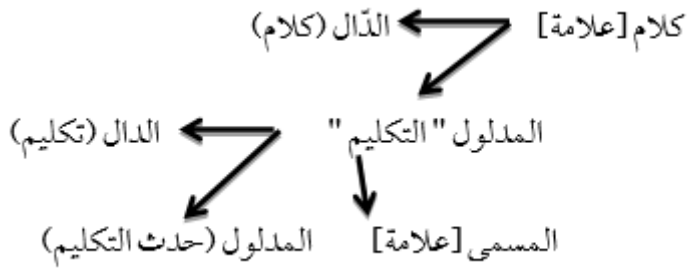

ومع ذلك فإن فائدة اسم المصدر والمصدر الحقيقي الذي هو مسمى اسم المصدر واحدة «لأنه لا يمتنع أن يفيد اسم الشي ء ما يفيده مسماه».

ومن أسماء المصادر **الحرفة** اسم من الاحتراف، والشدّة اسم من الاشتداد، والطاعة اسم من أطاع، والشورى اسم من التشاور، والنزهة اسم من التنزه، والعطاء اسم من أعطى.

٣-المصدرالميمي: «هو ما يدل على معنى مجرد مبدوء بميم زائدة، وليس مختوما بياء مشددة زائدة، بعدها تاء تأنيث مربوطة»[١]، وهو مشتق يدلّ على مطلق الحدث ويصاغ قياسيًّا من الثلاثي على وزن من الأوزان التالية:

- **مَفْعَل**: نحو: مقتل، منام، مقال.
- **مَفْعَلَة**: نحو: مسلبة، مذهبة، مجلبة، محبّة.
- **مَفْعِلٌ**: إذا اتصل بمثال واوي مكسور العين في المضارع أو أجوف يائي؛ نحو: موعد، مورد، مقيل، مصيف، مجيء.
- **مَفْعِلَة**: نحو: معرفة، معيشة.

ويصاغ من المزيد على وزن اسم المفعول؛ نحو: مدخل من إدخال ومصطبر من اصطبار ومتنزه من تنزه، ومنتفع من انتفاع... قال تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا ﴾[٢].

(١) النحو الوافي، ج٣، ص١٨٦.
(٢) الإسراء، آية: ٨٠.

جاء في تفسير القرطبي: «والمدخل والمخرج (بضم الميم) بمعنى الإدخال والإخراج كقوله تعالي: ﴿أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾[1] أي إنزالًا لا أرى فيه ما أكره، وهي قراءة العامّة. وقرأ الحسن وأبو العالية ونصر بن عاصم {مَدخل} و{مَخرج} بفتح الميمين بمعنى الدخول والخروج، فالأول رباعي وهذا ثلاثي»[2]. وفي تفسير الجلالين: أدخلني (المدينة) إدخالًا مرضيا لا أرى فيه ما أكره وأخرجني من مكة إخراجًا لا ألتفت بقلبي إليها. ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾[3] ففي تفسير الجلالين بضمّ الميم وفتح الزّاي مصدر واسم مكان، وبفتح الميم وكسر الزاي مكان النزول. وفي تفسير القرطبي قراءة العامّة ﴿مُنزَلًا﴾ بضمّ الميم وفتح الزّاي على المصدر الذي هو الإنزال، أي أنزلني إنزالًا مباركًا.

٤-**اسم المرّةِ**: مصدر يدلّ على وقوع الحدث مرَّة واحدة[4]. فيحقق مقولة الحدثية ومقولة الكمّية (أي عدد المرات التي وقع فيها الحدث) في صيغة واحدة.

(١) المؤمنون، آية: ٢٩.

(٢) القرطبي، ١٩٦٤، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط.٢، ج١٢، ص١٠٢.

(٣) المؤمنون، آية:٢٩.

(٤) النحو الوافي، ج٣، ص٢٢٥.

- يصاغ اسم المرّة من الثلاثي المجرّد على وزن **فَعْلَة**؛ نحو: ضربة، جلسة، طعنة.

- ومن الثلاثي المزيد بزيادة تاء إلى آخر المصدر القياسي؛ نحو: ابتسامة، التفاتة، انطلاقة.

وقد يثنى اسم المرّة ويجمع فيدل تصريفًا على وقوع الحدث أكثر من مرة.

٥-اسم الهيئة: مصدر يدلّ على هيئة الحدث ونوعه؛ فيحقق في صيغة واحدة مقولة الحدثية ومقولة الكيفية (كيفية وقوع الحدث)، أي: «يدل على المعنى المجرد مع وصفه بصفات مثل: الحسن أو القبح، والقصر أوالطول أو غير ذلك مما يدل على الهيئة أو الشكل أو الأوصاف»[(١)].

- يصاغ اسم الهيئة من الثلاثي المجرد على وزن **فِعْلَة** ولا يرد إلا مضافًا أو منعوتًا؛ نحو: وقف وقفة الأسد، ومشى مشية المختال.

- وليس لاسم الهيئة من المزيد صيغة اشتقاقية صرفية خاصة به.

* **الصفات**: تدل الصفات على الحدث والذات التي أسند إليها على سبيل الفاعلية النحوية.

١-اسم الفاعل: صيغة اشتقاقية تدلّ على الحدث وفاعل الحدث

(١) النحو الوافي:٣/ ٢٢٥

(الذات القائمة بالحدث عامة) فتحقق مقولتي الحدثية والفاعلية. ويتعلّق اسم الفاعل بالأفعال الدالة على الحدث عموما سواء كانت لازمة أم متعدية. ويعرّف ابن الحاجب اسم الفاعل بأنّه «ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث»، ويشرح الإستراباذي هذا التعريف بقوله: «الضمير في قوله: «لمن قام به» راجع إلى الفعل والقائم هو المصدر والحدث»[(١)]؛ ولهذا عرفه ابن هشام فقال: «هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله»[(٢)].

٢-اسم المفعول: صيغة تدل على الحدث والطرف (الذات) الواقع به الحدث فتحقق بذلك مقولتي الحدثية والمفعولية. يقول عبد القاهر الجرجاني: «واسم المفعول ما دلّ على من وقع عليه الفعل»[(٣)]. وعرفه المطرزي بأنه: «كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل »[(٤)].

(١) الإستراباذي، ١٩٩٦، شرح الكافية، تحقيق يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، القسم الثاني، المجلد الأول، ص ٧٢١.

(٢) أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ١٩٩٧، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج٣، ص١٨١.

(٣) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، المفتاح في الصرف، ١٩٨٧، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، الرسالة – بيروت، ص ٥٩.

(٤) أبو الفتح المطرزي، (د-ت) المصباح في علم النحو، تحقيق وشرح وتعليق، عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، ص ٧٢.

ويتعلق اسم المفعول بالأفعال التي تفيد العمل عادة سواء كان هذا العمل حسيًّا، نحو: مقتول، أو ذهنيًّا، نحو: معلوم ومفهوم. وقد يدل في أحيان قليلة على الحالات، مثل: مرهوب. ولا يتعلق اسم المفعول بالأفعال الدالة على الصفات الثابتة مثل: جَبُن وضَخُم. ومن الناحية النحوية يتعلق اسم المفعول بالأفعال المتعدية وقد يتعلق بالأفعال اللّازمة إذا عديت بحرف مثل: مَرْغُوبٌ فيه(١).

يقول الزمخشري: «ويعمل عمل الفعل تقول: زيد مضروبٌ غلامُهُ، ومُكرَمٌ جارُهُ، مُستخرَجٌ متاعُهُ، ومُدحرَجٌ بيده الحجر»(٢).

٣-الصفة المشبهة: مشتقّ يدلّ على الحدث (صفة أو حالة)، فهي تحقّق مقولتي الحدثية والفاعلية، فهي «تدل على الحدث وصاحبه كما أن اسم الفاعل كذلك، فـ «حسن» معناه: ذو حسن، و«ضارب» معناه: ذو ضرب، لا فرق بينهما إلا من حيث دلالاتها على الثبوت، ودلالة اسم الفاعل على الحدوث»(٣).

ونرى السخاوي يوضح الصفة المشبهة بذكر شيء من دلالاتها فيقول: «والصفة المشبهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خصالًا أو

(١) النحو الوافي، ج٣، ص٢٧٥.

(٢) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، ١٩٩٣، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ص ٢٩١.

(٣) أحمد حسن كحيل، ١٩٨٢، التبيان في تصريف الأسماء، (د-ط)، ص ٧٧-٧٦.

ألوانًا، أو خلقًا في الموصوفين، ولا تكون أعمالًا لهم، نحو: كريم وكريمة، ولئيم ولئيمة، وأحمر وحمراء، وأعرج وعرجاء»[1].

ولا تبنى الصفة المشبهة إلا من الفعل اللازم وتتصل بأفعال على وزن **فَعُل** في الماضي وعلى وزن **فَعِلَ** ما أفاد هذا الوزن الحالة أو الصفة. وتأتي على أوزان مختلفة يمكن أن تضبط إلى حدّ ما على النحو الآتي:

– إذا تعلقت الصفة المشبهة بفعل على وزن **فَعِل** في الماضي وأفادت حالة نفسية وشعورية فالأغلب أن تكون على وزن **فَعِلٌ** نحو: فرح، أو **فَعِيلٌ** نحو: حزين.

– إذا تعلقت بفعل على وزن **فَعِل** وأفادت لونًا أو عيبًا خلقيًّا أو حليةً (ما يرى من لون الإنسان وظاهره وهيئته) كانت على وزن **أَفْعَلُ** للمذكر و**فَعْلَاءُ** للمؤنث نحو: أخضر وخضراء في اللون، وأصلع وصلعاء في العيب، وأحور / حوراء في الحلية.

– إذا تعلقت بفعل على وزن **فَعِلَ** وأفادت الخلوّ أو الامتلاء الجسديين فإنها تكون على وزن **فَعْلانٌ** للمذكر و**فَعْلَى** للمؤنث نحو: عطشان وعطشى وغضبان وغضبى.

– أما الصفة المشبهة المتعلقة بأفعال على وزن **فَعُلَ** فتأتي على أوزان، أهمها: **فَعِيلٌ**: كريم و**فَعْلٌ**: ضَخْم وفُعْل: صُلْب وفَعَلٌ: حَسَن

(١) علم الدين السخاوي، ١٩٩٥، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دار صادر، ط ٢، ج٢، ص٦٠٣.

وفَعِلٌ: نَجِسٌ وفَعَالٌ: جَبَان وفُعَالٌ: شُجَاع وفَيْعِلٌ: سيّد، وفَاعِلٌ: سالم، طاهر، حامض، بائس، ضامر.

– أما من المزيد فتكون على وزن اسم الفاعل غالبًا ولا تشتق إلا من اللازم نحو: مستقيم، ومطمئن، محمر، محمار.

٤–**صيغة المبالغة**: اسم مشتق يدل على كثرة قيام الفاعل بالعمل أو شدّة اتصاف الموصوف بالصّفة، فهو يحقق مقولات الحدثية (العمل أو الصفة) والفاعلية (الذّات القائمة بالحدث) والكمّية (تكثير الحدث). والمبالغة تطلق على «الأبنية أو الصيغ التي تفيد التنصيص على التكثير في حدث اسم الفاعل كمًّا أو كيفًا، أي إنّها محولةٌ عن اسم الفاعل لجعله مفيدًا للزيادة في معناه بعد أن يكون لها وللقلة»[(١)]. لهذا يقول المبرد: «فإن أردت أن تكثر الفعل كان للتكثير أبنية، فمن ذلك «فعّال» تقول: رجلٌ قتّال. إذا كان يكثر القتل»[(٢)]. وصيغ المبالغة تبنى على أوزان عديدة[(٣)]، أهمها:

– **فَعَّالٌ**: حمّال (عمل)، وَضّاح (صفة).

– **فَعَّالَةٌ**: علّامة، غلّابة.

(١) محمد سمير نجيب اللبدي، ١٩٨٥، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ص٢٥.

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، (د–ت)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج٢، ص١١٣.

(٣) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، ج٢، ص ٢١٢وما بعدها.

- **مِفْعَالٌ**: مقدام، مفراح، مزواج.
- **فِعِّيلٌ**: صدّيق (صفة)، سكّير (حالة).
- **مِفْعِيلٌ**: منطيق ومعطير.
- **فُعَلَةٌ**: ضحكة، طلعة.
- **فَعِلٌ**: شره، حذر.
- **فَعِيلٌ**: سميع، رحيم.
- **فَعُولٌ**: صدوق، ودود.
- **فَاعِلَةٌ**: راوية.
- **فُعْلٌ**: غُفْل.
- **فَاعُولٌ**: جاسوس.

٥-**اسم التفضيل**: «هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة»[(١)].

وهو صيغة مشتقة تدل على تفوق شيء (ذات أو حدث) على آخر في صفة مشتركة بينهما، وهي تدل على حدث من جنس الصفات عادة وعلى شيء يكون ذاتًا أو حدثًا. فمحصل دلالة اسم التفضيل اللفظية هي الحدث الذي يكون صفة في الأغلب وذات المفضل وكمية الحدث (التفوق)، أما دلالة هذه الصيغة على المفضل عليه فدلالة عقلية (دلالة

(١) عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام، ١٣٨٣هـ، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ص ٢٨٠.

لزوم) وليست دلالة لفظية وضعية. دليل ذلك أن اسم التفضيل من الصفات وإذا كان معرّفا فإنه يطابق المفضل في الجنس والعدد.

٦-**النسبة**: صيغة صرفية تدل على الذات وعلى حدث النسبة. جاء في شرح الشافية للإستراباذي: «واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئا واحدًا منسوبًا إلى المجرد عنها، فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها»[(١)].

ويمكن أن نعتبر صيغة النسبة مقولة اشتقاقية؛ لأنها تعبّر عن معنى سابق لتصريف الكلمة ومستقل عنها فصيغة النسبة تحتمل مختلف مقولات تصريف الاسم من تعيين وجنس وعدد ومحل إعرابي. لكنها تختلف عن أكثر المشتقات في طريقة اشتقاقها فهي لا تشتق من جذر بل تشتق من اسم متصل بجذر عادة بزيادة الياء المشددة وهي لاحقة تدل على النسبة دلالة اشتقاقية. وتدل هذه اللاحقة على معنى الحدث فهي بمعنى منسوب ومعزوّ. وبذلك تكون النسبة اشتقاقا من درجة ثانية. جاء في شرح المفصّل لابن يعيش: «فإن قيل: اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل. فما بالك حكمت على بصري ومغربي بأنهما صفتان

(١) الإستراباذي، (د-ت)، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ج٢، ص١٣.

وليسا من فعل؟ قيل: لما أضفتهما حدث فيهما معنى الفعل؛ لأنهما صارا في معنى منسوب أو معزوّ»[1].

ويعني ذلك أنّ اللاحقة (يّ) التي تصاغ منها النسبة تدلّ على:

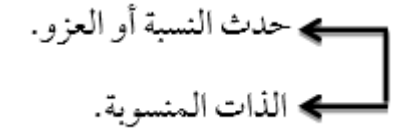

ويجدر التنبيه في هذا السياق إلى أن المصدر الصناعي ليس نوعا من الأسماء المشتقة المتضمنة معنى الحدث، فهو لا يدل على حدث وإنما يدل على مجموع الأمور المنسوبة إلى شيء ما، فاللسانيات تعني: المباحث المنسوبة إلى اللسان، والطبيعيات: تطلق على المباحث المعزوّة إلى الطبيعة، والإنسانية: تدلّ على الأمور المنسوبة إلى الإنسان. ولذلك يعامل المصدر الصناعي معاملة الاسم الجامد.

١-اسم الآلة: اسم يصاغ قياسا من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي المتصرف بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر[2]، وهو اسم مشتق يدل على الحدث والآلة التي أنجز بها

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١٢٢.
(٢) النحو الوافي ج٣، ٣٣٣.

الحدث فيحقق مقولتي الحدثية والآلية في صيغة واحدة. ولاسم الآلة ثلاثة أوزان أساسية[١]، هي:

- **مِفْعَلٌ**: مقص.
- **مِفْعَلَةٌ**: مكنسة.
- **مِفْعَالٌ**: مفتاح.

وقد أضاف مجمع اللغة العربية أوزانا تدل في أصل وضعها على الفاعلية (أوزان اسم الفاعل)، أو الفاعلية مع المبالغة (صيغ المبالغة) للدلالة على الآلة. ومن هذه الأوزان نذكر:

- **فَاعِلٌ**: هاتف.
- **مُفَعِّلٌ**: محرّك.
- **فَاعِلَةٌ**: حافلة وناسخة.
- **فَعَّالٌ**: جرّار.
- **فَعَّالَةٌ**: سيارة.
- **فَاعُولٌ**: ساطور.

٢-اسم المكان[٢]: مشتق يدل على الحدث ومكان وقوعه فيحقق مقولتي الحدثية والمكانية في صيغتي: **مَفْعَل**: مسعى، ومَفْعِل: مجلِس.

(١) أحمد بن محمد الحملاوي، ١٩٧٥، شذا العرف في فن الصرف، قدم له وعلق عليه الدكتور محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، ص١٣٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص١٣٣-١٣٤.

٣-اسم المكان التكثيري: صيغة موضوعة للدلالة على كثرة وجود الشيء في المكان، ويصاغ اسم المكان التكثيري قياسيا على وزن **مَفْعَلَةٌ** من الاسم الثلاثي المجرّد، نحو: مأبلة أي مكان تكثر فيه الإبل، ومفعاة أي مكان تكثر فيه الأفاعي، ومسبعة أي مكان تكثر فيه السباع.

وقد يدل اسم المكان التكثيري على كثرة وقوع الحدث في المكان، نحو: مدرسة، ومجزرة، ومتيهة أي: الأرض تضل الناس كثيرا.

٤-اسم الزمان(١): مشتق يدل على الحدث وزمان وقوعه فيتحقق فيه مقولتا الحدثية والزمانية كما في قولك: مغيب، مشرق.

٥-صيغة التصغير: أو التقليل، وهي صيغة تدلّ على معنى الصغر بالإضافة إلى دلالتها على الذات التي يدلّ عليها الاسم قبل التصغير. ولا تشتق هذه الصيغة من جذر بل تصاغ بجعل الاسم على وزن معيّن يدلّ على معنى الصغر. ويعتبر التصغير مقولة اشتقاقية لا مقولة تصريفية؛ لأنّ الصيغة تعبّر عن معنى الحدث شأنها شأن سائر الأسماء المشتقة، فهي تفيد ذاتا موصوفة بصفة الصغر والصفة نوع من الأحداث، فكأنّها تختزل مركبا نعتيا المنعوت فيه ذات والنعت لفظه. ويتمّ التعبير عن الصغر بثلاث طرق:

- طريقة معجمية: جرو، شبل.

(١) ينظر: المرجع السابق، الصفحات نفسها.

– طريقة تركيبية معجمية: كلب صغير وأسد صغير.

– طريقة صرفية اشتقاقية: كليب، فليس، دريهم.

ب –**المشتقات الفعلية**[1]: يدلّ الفعل بصيغته على الحدث وعلى مظهر الحدث (أي انقضاء الحدث أو عدم انقضائه):

١– **صيغ الفعل المجرّد**: ينقسم الفعل المجرد إلى قسمين: ثلاثي مجرّد، ورباعي مجرّد.

▪ **الثلاثي المجرد**. للثلاثي المجرد ثلاثة أوزان:

– **فَعَلَ**: يدلّ هذا الوزن على العمل عادة والمقصود بالعمل حدث ينتج عنه أثر محسوس.

– **فَعِلَ**: يدل هذا الوزن على الحالة عادة، نحو: فرح وحزن وغضب، ويمكن أن يدل على عمل حسي، نحو: سمع وطعم، أو ذهني، نحو: علم وفهم.

– **فَعُلَ**: يدل هذا الوزن على الاتصاف بصفة ثابتة، نحو: كبر وحسن.

▪ **الرباعي المجرّد**: لا يختص وزن فَعْلَلَ الرباعي المجرّد بالدلالة على جنس من أجناس الحدث دون آخر. غير أنّ أكثر الجذور تدلّ على

(١) لمزيد من التفصيل حول المشتقات الفعلية وصيغها وأمثلتها ينظر: المرجع السابق: ٦١-٨٤.

أعمال، نحو: دحرج وزلزل، وتدلّ بصفة خاصة على الأصوات، مثل: زقزق.

٢- **صيغ الفعل المزيد**: يدلّ الفعل المزيد على الحدث والذات وتحقق له عناصر الزيادة دلالات إضافة تختلف باختلاف الأوزان.

▪ **الثلاثي المزيد**: يكون الفعل الثلاثي مزيدا بحرف أو بحرفين أو بثلاثة أحرف، وأوزانه هي:

- **أَفْعَلَ**: تدل على التعدية، مثل: أدخل زيد عمرًا، والجعلية، مثل: أهديت الكتاب أي: جعلته هدية، والصيرورة مثل: أورق الشجر أي: صار ذا ورق، والدخول في المكان، مثل: أعرق الرجل، أي: دخل العراق، والدخول في الزمان، مثل: أصبح الرجل، أي: دخل في الصباح.

- **فَعَّلَ**: تدلّ على التكثير في الحدث، مثل: طوَّفت في البلاد، والتعدية، مثل: فرَّحت زيدًا أي: جعلته فرحًا، والصيرورة، مثل: عَجَّزت المرأة، أي: صارت عجوزا.

- **فَاعَلَ**: تدلّ على المشاركة، مثل: جالست العلماء.

- **تَفعَّلَ**: تدلّ على المطاوعة، مثل: جمَّعته، فتجمع، والتكلف، مثل: تصنَّع الشاعر، والاتخاذ، مثل: توسَّد زيد، أي: اتخذ لنفسه وسادة، والتكرار، مثل: تجرع زيد الدواء، أي: شربه جرعة جرعة، والطلب، مثل: تنجَّزتُه الوعد، أي طلبت منه إنجازه، والاعتقاد في الشيء أنه على صفة، مثل: تعظَّمتُ زيدًا، أي اعتقدت فيه العظمة، والصيرورة مثل: تزبَّبَ العنب، أي صار زبيبا.

– **تَفَاعَلَ**: ومن معانيها المشاركة، مثل تحاور زيدٌ وعمرو، والمطاوعة، مثل: باعدت زيدًا، فتباعد، والتظاهر، مثل: تمارض وتماوت.

– **انْفَعَلَ**: تدلّ على المطاوعة، ومثالها كسرته، فانكسر.

– **افْتَعَل**: تدلّ على المطاوعة، مثل: جمعته، فاجتمع، والاتخاذ، مثل: اعتاد، أي: اتخذ لنفسه عادة، والمشاركة، مثل: اجتور القوم أي صار بعضهم لبعض جيرانا.

– **افْعَلَّ**: تدلّ على لون، مثل: احْمَرَّ، اخضرَّ، أو على عيب مثل: اعورَّ.

– **اسْتَفْعَلَ**: تدل على الطلب، مثل: استكْتَبْتُ زيدًا، أي: طلبت منه الكتابة، وتفيد الصيرورة، مثل: استحْجَرَ الطين أي صار حجرًا.

– **افْعَالَّ**: تدلّ على المبالغة في الاتصاف بالصفة، ومثال ذلك: احمارَّ.

– **افْعَوْعَلَ**: تدل على المبالغة، مثل: اعشوشب.

- **الرباعي المزيد**: للرباعي المزيد صيغتان:

– **تَفَعْلَلَ**: تفيد المطاوعة، مثل: دحرج البنَّاءُ الحجر فتدحْرج.

– **افْعَلَلَّ**: تفيد المبالغة، مثل: اقشعرَّ.

خاتمة

يقودنا البحث في نظام الاشتقاق في اللغة العربية إلى أنّه نظام دلالي بالأساس، فما تنوّع الصيغ الاشتقاقية إلّا للتمييز بين معانٍ ودلالات يحتاج إليها المتكلّم للتعبير عن مقصوده تعبيرا واضحا.

وقد توصّلنا بالبحث في الكتب النحوية التراثية إلى أنّ القدماء قد انتبهوا إلى الأبعاد الدلالية في نظام الاشتقاق، وتوصّلوا إلى ضبطها في مقولتين أساسيتين، هما: مقولة الذات ومقولة الحدث، فهاتان المقولتان هما بمثابة نواتين دلاليتين أساسيتين تتولّد منهما مختلف الدلالات الفرعية التي يقع التعبير عنها باختلاف الصيغ الفعلية والاسمية. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن مقولتي الذات والحدث هما السمتان الدلاليتان المميزتان في البنية الدلالية العميقة لنظام الاشتقاق في اللغة العربية.

فأمّا المشتقات الفعلية فهي تختصّ بمقولة الحدث. فالفعل، كما سبق أن بينا، يدلّ على معنى الحدث سواء أكان الحدث عملا أو حالة أو صفة، ولكلّ نوع صيغة تختصّ به، وينحصر اختلاف الصيغ في اختلاف حركة عين الفعل (فعَل / فعِل / فعُل). وتدلّ صيغ الفعل بتصريفها على مظهر الحدث وزمانه، فصيغة الماضي تدل على انقضاء الحدث، في حين تدل صيغة المضارع على عدم الانقضاء، وتختص صيغة الأمر بالدلالة على طلب الانقضاء. ويتوسّع النظام الدلالي للفعل من خلال صيغ الأفعال المزيدة؛ إذْ تتيح عناصر الزيادة التعبير عن دلالات فرعية، مثل التعدية والمبالغة والمشاركة والمطاوعة والطلب.

وأمّا المشتقات الاسمية فإنّ قسم المصادر منها يختصّ بالتعبير عن مقولة الحدث؛ إذْ يدل المصدر الأصلي على مطلق الحدث وتدلّ بقية المصادر على معان أخرى فرعية مثل اسم المرّة على أن الحدث وقع مرة واحدة ودلالة اسم الهيئة على هيئة وقوع الحدث. وعلى خلاف المصادر المتمحّضة لمقولة الحدثية تدلّ الصفات وهي قسم من أقسام المشتقات الاسمية على مقولتي الذات والحدث في آن واحد، فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة واسم التفضيل والنسبة تحقّق مقولتي الحدثية والفاعلية، علاوة على بعض المعاني الجزئية الأخرى مثل الكيفية والكمية والمفاضلة. وتدلّ المشتقات التي لا تعمل عمل الفعل على معان متنوّعة مثل الزمانية والمكانية والتصغير والوسيلة، وهذا ما يتحقق بواسطة صيغ اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة.

وخلاصة القول إذن أنّ نظام الاشتقاق في اللغة العربية يقوم على قاعدة دلالية فما تنوّع الصيغ واختلاف المشتقات إلا للتعبير عن معان كلية وجزئية يحتاج إليها المتكلّم. وإذا كانت الدلالة الاشتقاقية تمثّل نوعا أساسيا من أنواع الدلالات في اللغة العربية فإنّها تتعاضد مع أنواع أخرى مكمّلة لها مثل الدلالة المعجمية والدلالة التصريفية والدلالة التركيبية والدلالة السياقية.

قائمة المراجع

- الإستراباذي، رضي الدين محمد، ١٩٩٦، شرح الكافية، تحقيق يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١.
- الإستراباذي، رضي الدين محمد، (د-ت)، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأُشْمُوني، أبو الحسن، نور الدين،١٩٩٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، ٢٠٠٣، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية.
- بالمر، أف آر، علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، ١٩٨٥، بغداد، الجامعة المستنصرية، مطبعة العمال المركزية.
- بورايو، عبد الحميد، (د-ت)، التحليل السيميائي للخطاب السردي، دراسة لحكايات من «ألف ليلة وليلة» و«كليلة ودمنة»، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع.
- التهانوي، محمد بن علي،١٩٩٦، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- الجرجاني، الشريف، ١٩٨٣، التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
- الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ١٩٨٧، المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: علي توفيق الحَمَد، الرسالة – بيروت.

- ابن جني أبو الفتح عثمان، ١٩٩٣م، الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الكتب المصرية.
- حسان، تمام، ١٩٩٠، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- حسن، عباس، (د-ت)، النحو الوافي، دار المعارف.
- الحملاوي، أحمد بن محمد، ١٩٧٥، شذا العرف في فن الصرف، قدم له وعلق عليه الدكتور محمد بن عبد المعطي، دار الكيان.
- الخولي، محمد علي، ٢٠٠١، علم الدلالة (علم المعنى)، الأردن: دار الفلاح للنشر والتوزيع.
- الداية، فايز، ١٩٩٦، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دمشق/ بيروت: دار الفكر / دار الفكر المعاصر.
- الرازي، فخر الدين، (د-ت)، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة.
- الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، ١٩٩٣، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال.
- السخاوي، علم الدين، ١٩٩٥، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دار صادر.
- السيوطي، عبد الرحمن، بن أبي بكر، جلال الدين،١٩٩٨، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن المصري، ١٩٨٠، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار مصر للطباعة.
- عمر، أحمد مختار، ٢٠٠٥، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة.
- عبد الجليل، منقور، ٢٠٠١، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي دراسة، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- فاخوري، عادل، ١٩٩٤، علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- فضل، صلاح، ١٩٩٦، مناهج النقد المعاصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- القرطبي، شمس الدين، ١٩٦٤، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- كحيل، أحمد حسن، ١٩٨٢، التبيان في تصريف الأسماء، (د-ط).
- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، ١٩٩٨، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- لاينز، جون، ١٩٦٨، علم الدلالة، الفصلان التاسع والعاشر من كتاب: مقدمة في علم اللغة النظري، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسن باقر، ١٩٨٠، بغداد، كلية الآداب جامعة البصرة.
- اللبدي، محمد سمير، نجيب، ١٩٨٥، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.

- مؤمن، أحمد، ٢٠٠٢، اللسانيات النشأة والتطور ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د-ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مرتاض، عبد الملك، ٢٠٠١، التحليل السيميائي للخطاب الشعري، الجزائر: دار الكتاب العربي.
- المطرزي، أبو الفتح، (د-ت)، المصباح في علم النحو، تحقيق وشرح وتعليق، عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة.
- ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، ١٩٩٧، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين، ١٣٨٣هـ، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.
- ابن يعيش، (د-ت)، موفّق الدين، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب.